عصر ترامب:

القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

عصر ترامب:

القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: أحمد بيومي - بسنت جمال

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعـة الأولى: يناير 2025

رقـم الإيـداع: 2024/32334

الترقيـم الـدولي: 978-977-9694-06-1

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

عصر ترامب: القومية الاقتصادية في مواجهة العولمة

تقديم	06
الفصل الأول : المشهد الاقتصادي: التحول نحو القومية والانغلاق	13
الفصل الثاني : ترامبونوميكس: الفكر الاقتصادي لترامب بين النظرية والتطبيق	45
الفصل الثالث : تأثير الفكر الترامبي على أداء الأسواق العالمية	71
الفصل الرابع : الاقتصاد أولًا: مستقبل الطاقة والمناخ في ظل ترامبونوميكس	93
الفصل الخامس : دور السياسات الحمائية في إعادة تشكيل الخريطة التجارية العالمية	115
الفصل السادس : العصا الاقتصادية: تقييم فاعلية العقوبات كأداة للردع (الصين وروسيا وإيران نموذجًا)	145
الفصل السابع : سياسات وقائية:استجابة الاقتصادات الكبرى للترامبية الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي نموذجين)	183

تقديم:

شهدت الفترة من 2014 إلى 2024 سلسلةً من الاضطرابات الاقتصادية غير المسبوقة، كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية العالمية وزادت من تعمق الفجوات الهيكلية فيها. ورغم أن بعض الاقتصادات أظهرت بوادر انتعاش بعد أزمة كورونا عام 2020، فإن المشكلات العميقة بالاقتصاد العالمي لم تُحل بالكامل. وخلال العقد الماضي، تفاقمت هذه التحديات؛ مما أدى إلى عصر يتسم بالركود الاقتصادي، وتزايد عدم المساواة، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وزيادة دوافع التحول من القومية إلى العولمة، وظهر ذلك بشكل واضح في التفاوت المتزايد بين دخول الدول والمجتمعات نفسها، فقد واجهت الاقتصادات المتقدمة نموًا اقتصاديًا بطيئًا وديونًا عامة متصاعدة، في حين تحملت الدول النامية أعباء مزدوجة من ارتفاع التضخم وانخفاض النمو وزيادة الديون، نتيجة الصدمات الخارجية وضعف القدرة المالية على مواجهتها، وقد انعكس هذا التفاوت في الاستجابات العالمية للأزمات، بدءًا من تغيّر المناخ إلى الأوبئة، حيث فضّلت الدول الغنية التركيز على قضاياها الداخلية على حساب الحلول المتعددة الأطراف؛ مما أدى إلى إضعاف التعاون الدولي.

وقد اتسمت تلك الفترة بوجود العديد من الشخصيات السياسية التي أثرت سياساتهم بشكل كبير في المشهد العالمي، كان على رأسهم، "دونالد ترامب"، الذي قاد خلال فترة ولايته للرئاسة الأمريكية (يناير 2017– يناير 2021)، تحولًا في السياسة الاقتصادية الأمريكية نحو الحمائية من خلال شنّ حرب تجارية ضد الصين بصفتها الخصم والتهديد الرئيسي لعظمة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها بالاقتصاد العالمي، في خضم ذلك الصراع اقتصادي محتدم، شكّلت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ميدانًا جديدًا لتحدي الهيمنة الاقتصادية، حيث قاد الرئيس الأمريكي حينذاك تحولًا جذريًا نحو سياسات حمائية، مُشعلًا فتيل نزاع تجاري ضخم استهدف قلب الاقتصاد الصيني وأحدث اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. لكن العملاق الآسيوي لم يقف

مكتوف الأيدي؛ إذ برز بردود فعل استراتيجية تعكس دهاءً اقتصاديًا ودبلوماسيًا محنكًا، تمثلت تلك الردود في الهجوم الجمركي بتكتيكات مضادة، من خلال فرض تعريفات جمركية موجعة على المنتجات الأمريكية، وتوسيع دائرة النفوذ التجاري عبر مبادرات دولية كبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق، وعقد عدد من الاتفاقيات الإقليمية الواسعة. أما على المستوى الداخلي، فقد أعادت الصين تشكيل سلاسل التوريد، وعززت الابتكار التكنولوجي، وراهنت على السوق المحلي كركيزة للنمو المستدام. في هذه المواجهة، لم تكن الحرب مجرد معركة تعريفات، بل فصلًا جديدًا في سباق الهيمنة الاقتصادية العالمية، حيث حاولت الصين كتابة فصوله بمزيج من التحدي والمثابرة الاستراتيجية.

وقبل انتهاء ولاية "ترامب" الأولى، جاءت جائحة كورونا لتكشف هشاشة الأنظمة الاقتصادية العالمية بشكل غير مسبوق. ففي عام 2020، أدت عمليات الإغلاق الشاملة إلى شلل تام في سلاسل التوريد؛ مما أسفر عن تشريد ملايين العمال، وحدوث اختلالات مالية لا تزال آثارها تتردد حتى اليوم. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول الكبرى لتخفيف حدة الأزمة من خلال حزم تحفيزية ضخمة، فإن الجائحة أبرزت تباينًا صارخًا بين الدول. ففي ظل التفاوت الكبير في توزيع اللقاحات وجودة الرعاية الصحية، تفاقمت الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. هذا التفاوت فرض واقعًا جديدًا؛ إذ عرقلت جهود التعافي في دول الجنوب العالمي، بينما ازدادت الضغوط التضخمية في دول الشمال. وبهذا، تركت الجائحة بصمتها العميقة على الاقتصاد العالمي، وأعادت رسم ملامحه، لتضع قواعد جديدة تُعيد تعريف العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وفي يناير 2021، تولّى "جو بايدن" قيادة الولايات المتحدة خلفًا لـ "دونالد ترامب"، واضعًا نصب عينيه إعادة صياغة السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والدولي؛ إذ ركّز على ترميم العلاقات الدولية المتصدّعة وإعادة التزام الولايات المتحدة بمواجهة التغير المناخي، جاعلًا منه أولوية قصوى. لكن

التحديات الداخلية لم تكن أقل وطأة؛ إذ واجه اقتصادًا مُنهكًا بفعل التضخم، وانقسامات سياسية تهدّد بتعميق الشرخ المجتمعي.

في المقابل، كان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يعيد رسم معادلات القوة بأسلوبه الخاص ليصبح لاعبًا محوريًا على الساحة الجيوسياسية؛ حيث قاد حربًا ضد أوكرانيا هزّت العالم وأشعلت أزمة طاقة وغذاء خانقة، تاركة الاقتصادات الأوروبية والعالمية في مهب الريح. وهكذا، عاد صراع الشرق والغرب ليطلّ برأسه مجددًا، ولكن في صورة جديدة من التنافس والصدام. وفي قلب آسيا، سطع نجم الصين كقوة عالمية لا يمكن تجاهلها تحت قيادة "شي جين بينغ"، فمن خلال مبادرات ضخمة مثل "الحزام والطريق"، وسّعت الصين نفوذها الاقتصادي، ممتدة بجسور التأثير من آسيا إلى أفريقيا وأوروبا. لكن هذه الرحلة لم تخلُ من التحديات؛ فقد أثارت سياسات الانغلاق الاقتصادي خلال جائحة كورونا، والحرب التجارية المحتدمة مع الولايات المتحدة، نقاشات عالمية ساخنة، في هذه اللعبة الكبرى، لم يكن الصراع مجرد تنافس على الهيمنة، بل على إعادة تشكيل عميقة للنظام الاقتصادي العالمي؛ حيث تشابكت المصالح وتصارعت الأجندات على رقعة شطرنج جيوسياسية ممتدة.

ووسط التحديات المتلاحقة، تصدرت أزمة تغير المناخ قائمة القضايا المحورية التي تلقي بظلالها على استقرار العالم. فقد تضاعفت التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية وظواهر الطقس القاسية خلال العقد الأخير؛ مما ألحق دمارًا بالإنتاج الزراعي، وأدى إلى تشريد ملايين البشر، واستنزف موارد الحكومات في محاولات الإنقاذ وإعادة الإعمار. لم تعد هذه الكوارث مجرد أحداث عابرة، بل تحولت إلى تهديد دائم يُعيد تشكيل الاقتصادات ويختبر قدرة الدول على الصمود. وفي خضم هذه الأزمة المتصاعدة، أضحى تغير المناخ محورًا رئيسيًا للنقاش حول ضرورة تسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام. ورغم الإجماع على أهمية هذا التحول، فإن الخلافات حول آليات التمويل، وتوزيع الموارد، وسرعة التنفيذ، تُعطل التقدم المطلوب. فالدول النامية تجد نفسها في معركة مزدوجة، حيث تواجه تداعيات التغير المناخي وتسعى في الوقت ذاته للحصول على دعم عادل

يمكّنها من الانخراط في هذا التحول. ومن هنا، تتشابك قضايا البيئة مع الاقتصاد والسياسة، ليظهر صراع عالمي ليس فقط من أجل البقاء، بل لتحقيق توازن عادل في مواجهة أزمة تهدد مستقبل كوكبنا بأسره.

وألقى هذا السياق العالمي بظلاله على المشهد الانتخابي للولايات المتحدة لعام 2024، التي فاز فيها "دونالد ترامب" من جديد، ليفرض توليه فترة رئاسية ثانية تحديات جديدة على الساحتين الأمريكية والعالمية تتمثل في إعادة تشكيل مشهد التجارة العالمية، وتصاعد وتيرة فرض العقوبات الدولية، وتراجع سياسات العمل المناخي؛ إذ يسعى إلى إعادة أحياء شعار "أمريكا أولًا" وتطبيق مبادئ الترامبية الاقتصادية "ترامبونوميكس" القائمة على تفضيل النزعة القومية، وتطبيق سياسات متشددة ذات توجه انعزالي، وفرض سياسات تجارية حمائية، وتعزيز بيئة الأعمال وخفض الضرائب على الشركات من أجل دعم القطاع الصناعي وتعزيز الصادرات الأمريكية، وإعلاء الأهداف الاقتصادية على نظيرتها البيئية.

وعلى هذا الأساس، ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول؛ يتناول الفصل الأول "المشهد الاقتصادي: التحول نحو القومية والانغلاق" بالتحليل العوامل المؤثرة في المشهد الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير ومدى عمق تأثيرها في الاقتصاد العالمي، فيما يتضمن الفصل الثاني "ترامبونوميكس: الفكر الاقتصادي لترامب بين النظرية والتطبيق" جذور الأيديولوجية الاقتصادية لـ "ترامب" وأدوات تطبيقها وانعكاساتها على الداخل الأمريكي بشكل أساسي، ليكمل الفصل الثالث "تأثير الفكر الترامبي على أداء الأسواق العالمية" توضيح تأثير الفكر الترامبي على أداء الأسواق العالمية بالتركيز على أسواق العملات، والأسواق المالية، فيما يهتم الفصل الرابع "الاقتصاد أولًا: مستقبل الطاقة والمناخ في ظل ترامبونوميكس" بتناول تأثير الفكر الترامبي على خريطة الطاقة العالمية خاصة في ظل التركيز على دعم الوقود الأحفوري والتراجع عن سياسات دعم العمل المناخي، ويعرض الفصل الخامس "دور السياسات الحمائية في إعادة تشكيل الخريطة التجارية العالمية" الخلفية التاريخية للسياسات الحمائية وبروز ما يُعرف بـ"الحمائية الجديدة" وتأثيراتها المختلفة في المشهد التجاري العالمي. بينما يستعرض الفصل السادس

"العصا الاقتصادية: تقييم فاعلية العقوبات كأداة للردع (الصين وروسيا وإيران نموذجًا)" العقوبات الدولية المفروضة على خصوم الولايات المتحدة وتقييم مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها التي صُممت من أجلها، وفي الأخير، يأتي الفصل السابع "سياسات وقائية: استجابة الاقتصادات الكبرى للترامبية الاقتصادية (الصين والاتحاد الأوروبي نموذجان)" ليناقش ملامح استجابة الاقتصادات الكبرى لسياسة "ترامب" الحمائية بالتركيز على الصين والاتحاد الأوروبي كدراسة حالة، عبر استعراض الأدوات المُحتملة للرد الصيني والأوروبي على التعريفات الجمركية الأمريكية.